مقياس: المخدرات والمجتمع

طلبة السنة ثالثة كلية العلوم الاجتماعية _جامعة وهران 2

عنوان المحاضرة:

الجهود التشريعية والاجتماعية الجزائرية في مجال جرائم المخدرات

عناصر المحاضرة:

تمهيد

1. **البعد العربي والدولي لمكافحة المخدرات.**
2. **الجهود التشريعية الجزائرية في مجال جرائم المخدرات.**
   - **1.2 الآليات الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها.**
   - **2.2 التشريع الوطني لمواجهة تجارة المخدرات.**

خلاصة

تمهيد:

تدل الدراسات والتقارير والأبحاث على مستوى العالم على أن مشكلة تعاطي المخدرات في ازدياد؛ بالمقابل هنالك قناعة علمية وواقعية تدعو إلى التوجه في مكافحة هذه الظاهرة إلى جمهور المتعاطين، والمتاجرين بها، والسعي الى كبح قوى "العرض"، والبديل الأنسب هو العمل على تقليل "الطلب" على المخدرات. وعملية تقليل الطلب تستلزم التوعيه والإرشاد، والوقاية بشكل رئيسي. الامر الذي يقضي تنوع

سبل مواجهة المخدرات تبعا للمستوى الذي يتم فيه العمل، علما بأن مشكلة المخدرات هي مشكلة متعددة المستويات، فلا بد من مواجهتها.

1)البعد العربي والدولي لمكافحة المخدرات:

إن مكافحة المخدرات تقتضي العمل في مستويات متعددة من النشاطات فحيث إن المشكلة عالمية فلا بد أن يتم التعاون الدولي لأجل منع إنتاجها وتهريبها واستهلاكها. لهذا الأمر توجد اتفاقيات ومنظمات ونشاطات عالمية تعنى بهذا الأمر، وتسعى لأجل وقف إنتاج وتوزيع المخدرات. وحيث إن المخدرات أصبحت سلعة اقتصادية ومصدر ثروة حرام للعديد من الأشخاص والمنظمات الشريرة فإن المكافحة يجب أن تتوجه نحو جميع عناصر وعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. وأن تعمل بجميع منافذها ومساربها بحزم وإخلاص. على كل رغم الجهود الدولية فإن مشكلة تهريب المخدرات وتوزيعها تخطت كل الحواجز وواصلت عمليات الإفساد والتخريب للأجيال الشابة.

وعلى هذا فإن عمليات مكافحة المخدرات ومكافحة عصابات الإجرام هي مسؤولية عالمية، ينبغي أن تشترك فيها جميع دول العالم ومنظماته الدولية. وهذا بالفعل ما يحصل، وتوجد العديد من المنظمات والنشاطات والمبادرات التابعة للأمم المتحدة التي تهتم بمكافحة المخدرات وما يرتبط بها من قضايا ومنها:

1- برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات (UNDCIP)

2- قسم المخدرات في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (INTERPOL)

3- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (INCB)

4- منظمة الصحة العالمية (WHO)

5- منظمة العمل الدولية (ILO)

6- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

7- المجلس الدولي لمكافحة الإدمان على الكحول والمخدرات (ICAA)

8- صندوق برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات والوقاية منها (UNFDAC) ويختص بدعم البلدان التي تعاني من مشاكل زراعة المخدرات أو الاتجار فيها أو تعاطيها.

أما على المستوى العربي فيوجد تعاون أمني وثيق بين جميع الدول العربية. ويكاد يكون **مجلس وزراء الداخلية العرب** من أنجح الهيئات العربية العاملة، فالمجلس بجهازه الفني والمتمثل بأمانته العامة ومكانته المتخصصة وجهازه العلمي المتمثل في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، يشكل إسهاما عربيا كبيرا في هذا الحال. كذلك المجالس العربية الوزارية الأخرى، كل يقوم بجهد في زاوية اختصاصه مثل:

1- مجلس وزراء الصحة

2- مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية

3- المنظمة العربية وغيرها.

2)<u>الجهود التشريعية الجزائرية في مجال جرائم المخدرات</u>:

1-2 <u>الآليات الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها</u>:

- **اللجان الوطنية لمكافحة المخدرات في الجزائر**

أنشأت اللجنة الوطنية الأولى لمكافحة المخدرات بموجب المرسوم رقم71-198 المؤرخ في22 جمادى الأولى عام1391 الموافق ل15يوليو 1971 يتضمن إحداث لجنة وطنية للمخدرات،والتي تتضمن 9مواد إستنادا إلى الاتفاقية الدولية الوحيدة حول المخدرات سنة1961 في نيويورك بحيث تعتبر لجنة وزارية مشتركة توضع تحت وصاية وزير الصحة العمومية،وهي تضم ممثلي القطاعات العمومية التالية:الصحة العمومية.

بعدها تم إنشاء لجنة وطنية ثانية لمكافحة المخدرات وإدمانها والتي أنشئت بموجب المرسوم رقم92-151 المؤرخ في11 شوال عام 1412 الموافق ل14أبريل1992 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها والتي تتضمن 11مادة ومن بين المهام التي كلفت بها:

تحليل مجموعة العوامل التي لها علاقة باستعمال المواد ذات الطابع التخذيري والإفراط في إستعمالها وإقتراح الإجراءات لتقليص العرض والطلب عليها.

وفي 1993 تقدمت اللجنة بمقترحات بناءة،حددت من خلالها المحاور الكبرى للإستراتيجية الوطنية في ميدان محاربة المخدرات بوضع قانون خاص يتناول موضوع المخدرات من جميع جوانبه،وقد عكفت أفواج العمل واللجان المشتركة بين القطاعات على دراسة الظاهرة وأعدت بشأنها تقارير في سنتي1999و 2001 تتضمن إنشاء هيئة وطنية متخصصة ومؤهلة تشرف على إعداد سياسة وطنية للتصدي لآفة المخدرات ،تم من خلالها التوصل إلى وضع اللبنات الأولى للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

- **الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها:**

أنشأ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بموجب المرسوم التنفيذي رقم97-212المؤرخ في 09جوان 1997، وجاء تنصيبه في 02أكتوبر2002 ،أتبع مباشرة للسيد رئيس الحكومة حين إنشاءه،وفي 2006 نقلت وصايته إلى وزارة العدل بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06-181 المؤرخ في 31 ماي 2006،بحيث يعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

يضطلع الديوان الوطني حسب المادة04 من المرسوم التنفيذي97-212 بالمهام التالية:

- إعداد السياسة الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها ووضع منهجيات تنفيذ هذه السياسة
- تنسيق النشاطات التي تقوم بها القطاعات في مجال مكافحة المخدرات ومتابعتها
- تقديم تقارير دورية للحكومة عن النتائج المسجلة في مجال مكافحة المخدرات
- تقييم النتائج والنشاطات من أجل مساعدة السلطات العمومية على إتخاذ القرار
- إقتراح التدابير والإجراءات المناسبة للوقاية من المخدرات ومكافحتها
- ترقية التعاون الجهوي والدولي في مجال مكافحة المخدرات وتدعيمه

وقد حقق الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها مجموعة المشاريع التالية:

- إنجاز تقييم المخطط التوجيهي الوطني للفترة2004-2008 يقدمها الديوان معCRASC
- إنجاز تحقيق وطني شامل حول مختلف جوانب ظاهرة المخدرات في الجزائر" دراسة وبائية شاملة "أنجزها.CENEAP

بناءا على الدراسات المنجزة سابقا شرع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في إعداد المخطط التوجيهي الوطني الخماسي 2009-2013.

ثالثا:المخططات التوجيهية الوطنية لمكافحة المخدرات(2004-2008)/(2008-2015)

المخطط التوجيهي الوطني هو وثيقة تجسد السياسة الوطنية وتحدد الأولويات وتوزع المهام والمسؤوليات على مختلف القطاعات والهيئات ، في مجال الوقاية من المخدرات ومكافحتها.

عرض موجز للمخطط التوجيهي الوطني:صادقت عليه الحكومة في 29 جوان2003 ، يترجم المخطط التوجيهي الوطني السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات، وامتد تطبيقه على خمس سنوات(2004-2008) كما تضمن طرح إشكالية المخدرات في الجزائر والرهانات المطروحة من حيث مخاطر المخدرات والأضرار الناجمة عنها وضرورة التصدي لها ، ومن حيث ارتباطها بأنواع الجرائم الأخرى وانتشارها في الجزائر، ويؤكد على انشغال السلطات العمومية والمجتمع كله أمام استفحال ظاهرة المخدرات إذ يتعرض للعوامل المساعدة على انتشار المخدرات.

من مميزات المخطط التوجيهي الوطني أنه يضمن الشمولية والإنسجام بين جميع نشاطات القطاعات في مجال مكافحة الإفراط في المخدرات و يمكن من إبراز الهيئات التي تخطط وتسير وتطبق وسائل مكافحة الإفراط في المخدرات،كما يمكن من تحديد وسائل دعم هذه المؤسسات.

أيضا يساعد اعتماد المخطط التوجيهي ، باعتباره مقاربة مندمجة،السلطات الوطنية على الوقوف على التداخل الضروري بين العمليات المنجزة في المجالات الخاصة بالصحة العمومية والتربية والتنمية

الإقتصادية والإعلام، وذلك من أجل تفعيلها وجعلها تؤثر على الظاهرة المعقدة للمخدرات،وإدراج إجراءات مكافحتها للمخدرات في الإطار العام لبرامج التنمية الإجتماعية والإقتصادية للبلاد ، عوض إعتبارها إجراءات معزولة.

تم تنفيذ المخطط التوجيهي الوطني (PDN)على مدى 5سنوات 2004-2008 وأعد الديوان غلافا ماليا لتطبيقه وسهر على متابعة وتقييم المخطط وخلص إلى مجموعة **المكتسبات المخطط التوجيهي الوطني**:

- على المستوى القانوني:المكتسبات أكثر من مرضية،إذ تسلحت الجزائر بالقوانين الأساسية في ميدان الوقاية والردع والعلاج
- على مستوى المكافحة:على الرغم من الصعوبات المرتبطة بالصعوبات الجغرافية(المساحة،الصحراء،عدد الحدود...) ظلت المصالح نشيطة جدا،فحجم المحجوزات من المخدرات المختلفة هام خلال سنوات تنفيذ المخطط ،وبصفة خاصة2005، و2006، و2008، ومن المؤكد أن هذه النتائج تعبر عن تكثيف وتناسق مكافحة المخدرات في الجزائر، مع تقديم عرض حال عن أهمية التهريب في المنطقة وإحتمال زيادته.
- في مجال البحث الأكاديمي:تم إنجاز العديد من الدراسات الميدانية خلال فترة المخطط التوجيهي الوطني تتمثل في:
- دراسة العلاقة المحتملة بين الإستهلاك المفرط للمخدرات وفقدان المناعة المكتسبة2005-2004VIH/Sidaمن إنجازCRASC،بدعم من Onusida الجزائر ،.UNODC
- بحثMEDSPADبمساعدة المرصد الفرنسي لمكافحة المخدرات و الإدمان OFDT،.2004-2005
- الدراسة حول مستهلكي المخدرات2004-2005.
- البحث الخاص:المتقدمون للفحص والمستهلكون في حالة علاج،حصيلة الفترة2001.
- البحث الميداني.CENEAP/ONLCDT

- تكثيف التعاون الدولي خلال فترة تنفيذ المخطط التوجيهي الوطني،"مجموعة بومبيدو"،MEDNet،ندوة الوزراء الأفارقة،جهود تنفيذ برنامج الإتحاد الإفريقي،كان هذا التعاون نشيطا جدا في ميدان التكوين وتبادل الخبرات في ميدان التكفل بالمدمنين.

أما فيما يخص **الإستراتيجية الخماسية الثانية للفترة الممتدة 2011-2015**إعتمدت على مقاربة مدمجة ومتوازنة وهذا بإدراج كل النشاطات المنجزة من طرف مختلف القطاعات العاملة ضمن السياسة الإجتماعية والإقتصادية للبلاد،ومتوازنة بين الجهد المبذول لتقليص عرض المخدرات والجهد المسخر للتقليل من طلبها.

أنجزت هذه الأخيرة من طرف CENEAP بالإضافة إلى نتائج تقييم السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة التي امتدت بين2004-2008و أيضا على النتائج التحقيق الوبائي الشامل سنة2010 حول تفشي ظاهرة إستهلاك المخدرات في الوسط الأسري الجزائري ومنه فهاته الإستراتيجية هي وليدة هذه البحوث.

تعتمد على مبدأين:

أ-الخفض من عرض المخدرات : تتولى هذه المهمة القمعية كل الجهات المخول لها صلاحيات المكافحة إلى جانب قطاع العدالة.

ب-الخفض من الطلب على المخدرات: يقوم بهذه المهمة عدد كبير من الفاعلين في هذا المجال ينتمون إلى عدة قطاعات والتي تهدف إلى:

- تعزيز الوقاية من المخدرات
- التقليل من مخاطر إستهلاك المخدرات
- علاج المدمنين

2.2 التشريع الوطني لمواجهة تجارة المخدرات

نظرا لتفاقم مشكلة المخدرات وفي سياق البحث عن أحسن السبل لمواجهتها وتطبيقا لما جاءت به الاتفاقيات الدولية والعربية التي انضمت إليها الجزائر والتي تنادي الأعضاء بأن تعتمد قوانين وأنظمة وطنية ملائمة لمكافحة المخدرات قام المشرع الجزائري بإصدار القانون 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر2005 والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، بصدور القانون04-18 فقد استعمل المشرع مصطلح الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال ، وبذلك واكب المشرع الجزائري التشريعات العالمية والاتفاقيات الدولية لا سيما حينما اعتمد في التشريع أساليب العلاج والوقاية ، و بذلك فقد تقرر مبدأين في هذا المجال:

- مبدأ ممارسة الدعوى العمومية ، ومبدأ الإعفاء من العقوبة.

وأهم مميزات هذا القانون أنه:

- قانون خاص بالمخدرات ويلغي التشريع السابق،
- يعطي تعريفا دقيقا للمخدرات والمؤثرات العقلية، كما يتكيف مع الأوضاع الجديدة في الجزائر ويستجيب للمتطلبات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية،
- يفرق بين الضحية والمجرم كما يعطي صلاحية للقاضي بالأمر بوضع المدمن تحت العلاج و يعفي المدمن الذي يقبل أن يخضع للعلاج من المتابعة القانونية،
- يشدد العقوبات بصفة عامة، وعلى الخصوص بالنسبة للمروجين في أوساط الأحداث والمؤسسات التعليمية والتكوينية،
- يوسع العقوبات إلى الأشخاص المعنويين، يمدد فترة التوقيف تحت النظر بالنسبة لجرائم المخدرات،يوسع صفة الضبطية القضائية لمفتشي الصيدليات والمهندسين الزراعيين.

<u>خلاصة:</u>

ما تقدم، هو الجهود التشريعية الجزائرية في مجال جرائم المخدرات، أما الجهود الاجتماعية تكمن في الحملات التحسيسة التي تقوم بها مختلف المؤسسات التربوية، والوقائية، و تدريس مواد على مستوى الجامعات والمؤسسات التربوية بهدف التوعية والحماية و ترشيد سبل المكافحة من مخاطر هذه الظاهرة ومعالجتها.